الفصل الخامس عشر

كيف انتهت المسرحية؟

انتهت مرحلة فى تاريخ النشاط المالى الغربى فى مصر. فانهيار رواج القطن فى ١٨٦٥ وتفجر وضع الشركات بعد ذلك بعام اكتسح أمامه مجموعة كاملة من البنوك وبيوت التجارة، ومعظمها لم يؤسس إلا منذ سنوات قليلة. وفى مكان هذه المجموعة حلت مجموعة جديدة من الممثلين شغلوا المسرح المصرى.

فمصر لم تكن أفلست بعد، ومازال هناك مال يمكن كسبه. وعلى الرغم من أن التجارة كانت أقل ازدهاراً من سنوات ١٨٦٠ الأولى إلا أنها ظلت على أهميتها، ولم ينخفض حجم الصادرات والواردات أبداً بعد ذلك إلى مستواه فيما قبل رواج القطن. وعلاوة على ذلك فأيا كان حجم الدين فى ١٨٦٦، وأيا كان اتساع وفوضى سندات الخزانة مجهولة القيمة، وأيا كانت كمبيالات الدائرة السنية والأوراق الأخرى الرسمية، فإن الحكومة ظلت تحتفظ ببعض الأرصدة فى السوق الأوروبى. وأرسلت بنوك جديدة مثل كريدى فونسيه، والشركة العامة، ورزوتشايلد مندوبين إلى مصر يعرضون خدماتهم على إسماعيل. وجنبًا إلى جنب البنك الإنجليزى – المصرى والشركة التجارية المصرية. نشأت بنوك جديدة مثل الشركة العامة لمصر، والبنك النمسوى المصرى، والبنك الفرنسى– المصرى وشركات مشابهة، لتسد حاجة التجارة الأوروبية وخزانة الخديوى. وحيث زها وانتفع فوق خشبة المسرح رجال من أمثال بريفى فى يوم من الأيام. تولى مغامرون جدد إحياء الكوميديا المصرية (أو المأساة إن شاء القارئ)، وخلف وزير جديد (يدعى إسماعيل صديق المفتش) نوبار كرئيس للوزراء بشكل غير رسمى.

وفى نفس الوقت، مضت الشركات القديمة فى طريق الموت التجارى المؤلم، وبعضها – الكبيرة منها– مضت إلى حتفها بضجة، ومعظمها اختفى فى تكتم كامل، ولم تترك خلفها أى أثر تاريخى. واستطاع عدد قليل منها أن يعيش وإن لم يستطع أبداً أن يستعيد مجده وازدهاره القديم. ولم يستطع غير أوبنهايم – ضمن المجموعة القديمة – أن يحتفظ بأهميته بين الشركات الجديدة التى حلت محل التى سقطت.

ولقد كان خروج الشركة الزراعية من المسرح مثيرًا. فلمدة ثلاث سنوات ظلت هذه الشركة نوعاً من «مسمار جحا»، كلما أراد المساهمون الفرنسيون والبريطانيون استخدام كل نفوذهم السياسى والتجارى لإجبار إسماعيل على تعويضهم. ولم تكن مهمة هؤلاء أو هؤلاء سهلة. فقد

كان إسماعيل مصمماً على الصمود أطول مدة ممكنة، أولا: بأمل أن يشجع بعض المساهمين على أن يبيعوا أسهمهم مقدمًا بخسارة ، وثانيا: لمجرد إغاظة دائنيه.

إلا أن الإغاظة هى سلاح الإنسان الذى فقد بالفعل المعركة، ولاشك أن استعداد إسماعيل لأن يشترى الأسهم وفق نوع من «المساومة» يدل على أنه كان مقتنعًا بحتمية الهزيمة. ولقد كان ديرفيو هو الدافع إلى التحول فى موقف إسماعيل. ففى اللحظة التى اشترى فيها الخديو أسهم أوبنهايم، اعترف بمسئوليته قبل كل رأسمال الشركة الزراعية المدفوع. ولقد ركزت وزارتا خارجية فرنسا وبريطانيا على هذه النقطة. وقاد الفرنسيون – وهم ذوو خبرة قديمة فى هذا المجال – الهجوم. ونتيجة لهذا أخذ الفرنسيون أموالهم أولا: أما وزارة الخارجية البريطانية فقد تراجعت إلى الخلف محاولة أن تكون منصفة لكل الأطراف. ولكنها لم تكن تسمح أن يظلم رعاياها، وأصرت فى النهاية على أن يعوض رعاياها بنفس شروط الفرنسيين. فالإمبريالية سرعان ما تستغل النوايا الطيبة.

لقد أصيبت الشركة التجارية المصرية إصابة قاتلة من جراء أزمة ١٨٦٦، وإن ظلت وقتًا طويلا لا تدرك ذلك. ولم ينقذ الشركة مؤقتًا إلا دعوة المساهمين لدفع ٣ جنيهات عن السهم، ومساعدة من إسماعيل جاءت فى حينها. ولكن معظم أرصدتها ظلت مجمدة وانهار ائتمانها. وأراد بعض المساهمين أن يبحثوا الموقف. وفى ذلك قالوا إن لديهم ما يبرر اعتقادهم أن مديرى الشركة بالإسكندرية متهمون بالفشل، إن لم يكن أسوأ من ذلك. ولكنهم هزموا بواسطة المديرين فى اجتماع عاصف يمكن أن يعتبر تاريخًا نموذجيًا فى تدبير أعمال الشركات. وعنيت لجنة لبحث الموقف برئاسة هيث من الشركة المالية الدولية،وهى الشركة التى رعت الشركة التجارية المصرية وكانت على الأرجح تملك جزءًا كبيرًا من الأسهم. ولكن مستر هيث – مع اعترافه بأن الشركة فى «حالة مفزعة» – شعر بأن مديريها «يستحقون العطف أكثر مما يستحقون اللوم»، وذهبت نتائج تحقيق اللجنة أدراج الرياح. أما المساهمون المتذمرون فقد وصفوا بلباقة بأنهم مشاغبون وألزموا أماكنهم. وقد أوضح هيث أن الوحدة والانسجام ضروريان حتى تجتاز الشركة المحنة، وأنه فى «المفاوضات الدقيقة الصعبة» المقبلة عليه أن يكون مطمئنًا لمن يعملون معه، فاللجنة المنقسمة على نفسها لن تحقق شيئًا. وهكذا كان الاختيار أمام المساهمين بين هيث الجبار وبين المتمردين.واختار المساهمون هيث بالطبع.

غير أن هيث لم يكن كافيًا لإنقاذ الموقف. ففى خلال عام كانت الشركة تصفى نفسها بشكل غير رسمى، وكانت كل التقارير المرفوعة إلى المساهمين تسبب خيبة أمل جديدة من زاوية الأرصدة. وانخفض رأسمال الشركة بسبب دفع الجنيهات الثلاثة عن كل سهم الذى دعت إليه

الشركة فى ١٨٦٦، وضياع ١٣,٠٠٠ سهم مدفوعة فى شركة بريجز التى انهارت عام ١٨٦٤. ولم تستطع الشركة أن تدفع المستحقات عليها إلا فى أكتوبر ١٨٦٨، وبدأت تستعيد رأس المال الأصلى. وفى هذا الوقت كانت بعض أرصدتها مازالت مجمدة فى سندات مازال أمامها خمس سنوات. وتوقع المساهمون انتظاراً طويلا واحتمالا لخسارة كبيرة.

ولقد كان وضع الشركة المالية بمصر أسوأ من ذلك. فالشركة لم تبدأ أبدًا، وقد بدأت تترنح حتى فى قمة رواج القطن. وفى يناير ١٨٨٦٥، قبل أن تبدأ البنوك الأخرى تحس بضغط الأزمة، اضطرت إلى دعوة المساهمين لدفع ٤ جنيهات عن كل سهم. ولم يدفع أحد. ولم يحل عام ١٨٦٦ حتى أوشكت الشركة أن تكون منسية. وفى آخر العام ألصقت إعلانات تحذر المساهمين المتقاعسين بأن الشركة ستضطر أن تبيع أسهمهم إذا لم يلبوا نداءها. وكان هذا تهديداً أجوف، فلا يوجد مساهم عاقل يرضى أن يدفع مليماً واحداً ولا يوجد مستثمر عاقل يرضى أن يقترب من هذه الأسهم. وفى صيف ١٨٦٧ صوت المساهمون فى باريس ولندن على إنهاء الشركة. ووزعت أول أرباح على رأس المال فى نوفمبر من العام التالى: ٩٠ فرنكًا عن كل ٢٥٠ مدفوعة. أما بقية رأس المال فكان من الصعب تحقيقه. وفى أكتوبر ١٨٨٩ طلب المساهمون البريطانيون من قنصلهم أن يؤيد مطالبهم من الحكومة المصرية، وربما شجعهم على هذا ما حدث فى موضوع الشركة الزراعية، وما أدركوا أن الخديو كان قد مل المطالب. وعلى أية حال فإن تصفية على طريقة تصفية الشركة التجارية ثبت أنها بطيئة ومخيبة للآمال. وماتت الشركة كما عاشت، فى صمت شبه كامل.

أما البنك الإنجليزى المصرى فكان أفضل حظاً، فمساعدة إسماعيل السخية بعد فشل قرض الدائرة السنية. منحت البنك دفعة جديدة من الحياة، ولكن انهيار بنك أجر وملسترمان فى أزمة ١٨٦٦ وتدهور شركة الائتمان والمالية العامة، قطع البنك عن مراعيه ووجد البنك حامياً وحليفًا جديدًا فى بنك الكريدى فرنسيه بباريس، الذى كان قد بدأ يهتم اهتمامًا فعالا بالمالية المصرية، وكان فى حاجة إلى مندوب كفء خاضع له فى الإسكندرية. وفى الفترة التى أعقبت شبه الكارثة فى ١٨٦٦ حقق البنك الإنجليزى المصرى نجاحًا مدهشًا. ففى خلال اثنى عشر شهراً كان لدى البنك أرباح إضافية ١٥٣,٠٠٠ جنيه لمواجهة الخسارات القديمة، وفى العام التالى أعلن البنك عن أرباح ١٢,٥٪، وفى عام ١٨٧٢ كان لدى البنك احتياطى قدره ١٠٠,٠٠٠ جنيه، وأرباح قدرها ٢٠٪، وقد توج البنك نجاحه فى هذه السنوات السعيدة بعمليات الطرح والمضاربة المجزية فى سندات الحكومة المتذبذبة بقرض قصير الأجل لإسماعيل قدره ٨ ملايين جنيه فى ١٨٧٥. وكان هذا توقيتًا خاطئًا، فقد مسح إفلاس الحكومة المصرية كل احتياطيات البنك. ومع ذلك فمرة أخرى استطاع البنك الإنجليزى المصرى أن يسترد نشاطه بفضل تولى

بريطانيا وفرنسا إعادة تنظيم المالية المصرية. وعندما حل عام ١٨٨٧ كان الاحتياطى قد عاد إلى ١٠٠,٠٠٠ جنيه. وفى نهاية الأمر بدأ المساهمون، الذين أحبوا سنوات الرخاء ولم يتعلموا تحمل السنوات العجاف، يدعون إلى انتظام أعمال الشركة واستقرارها بدلا من الجرى وراء المكاسب السريعة غير المأمونة. وفى ١٨٨٥ عبر التقرير السنوى للمديرين عن هذه المطالبة بسياسة جديدة، فالبنك «يحرر نفسه تدريجيا وفى ثبات من أى نظام يجعله يعتمد على أعمال الحكومة المصرية» فنحن نرسى أسس نشاط تجارى حقيقى، ولقد تم هذا بعد أن عاش عشرين عاماً كبنك تجارى.

أما بنك مصر فيكاد يكون الشركة الوحيدة التى لم تصب بأذى كبير فى أزمة ١٨٦٦. فقد تركت مشكلة الهامى البنك فى حالة شلل بالدقة فى السنوات التى كانت قمة الرواج، كأنه صبى فى مرحلة النقاهة اضطر إلى الجلوس بجوار النافذة يراقب زملاءه وهم ينزلقون على الجليد. وكان أن اكتفى البنك بالعمليات التجارية المأمونة المعقولة بينما حقق منافسوه ثروات ضخمة من المضاربة وتمويل الخديو. وكالصبى فى مرحلة النقاهة أيضًا، لم يكن يستطيع هذا البنك أن يسقط فيدق عنقه. وفى قمة الأزمة ظلت أسهمه ثابتة، وفى السنين التالية غرق البنك فى لجة من النسيان كانت مقياسًا وعوضًا لحرصه واحترام مركزه ومن سوء الحظ أن الجيل التالى فى البنك لم يكن مستعدًا – أو قادرًا – للمحافظة على نفس التقاليد التى أرسيت خلال المرحلة الحرجة الأولى، وانهار بنك مصر قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة خلال أزمة من أسوأ الأزمات المالية فى تاريخ مصر.

***

لقد كان آل أوبنهايم السحرة الحقيقيين للمالية المصرية. فلم توجد شركة غير شركتهم استطاعت أن تحافظ على مثل هذا المركز الهام لهذه المدة الطويلة فى مثل تلك التقلبات المتطرفة. وكأنهم كانوا يملكون مصباحاً سحرياً.

وفى ١٨٦٥ أغضبوا إسماعيل غضبًا مزدوجًا حين انسحبوا فى آخر لحظة من أحد القروض بعد أن خدعوه فى قرض آخر. واستشاط الخديوى غضباً وهاج وماج وأقسم بكل مقدس أنه سيحرر نفسه من مخالبهم الخائنة مهما كان الثمن. ولكن آل أوبنهايم زادوا الطين بلة عندما قبلوا عقدًا جديدًا ثم عدلوا عنه وحبسوا أرصدة الحكومة المصرية لإجبارها على الموافقة على شروط أفضل! أيمكن أن يتحمل جسد إنسان أو روحه أكثر من هذه الإساءات؟.

نعم يمكن! ففى ١٨٦٧ احتاج إسماعيل إلى عدة ملايين من الجنيهات فكان أن دبر له بنك أوبنهايم والبنك العثمانى الإمبراطورى قرضًا بفائدة ٩٪، وفى ١٨٦٨ عندما كان المطروح على

وشك الغرق ومعه الخزانة المصرية كان آل أوبنهايم هم الذين تولوا طرح قرض جديد لإسماعيل مقداره ١٢ مليون جنيه فى لندن وباريس وأمستردام وفرانكفورت وبرلين والإسكندرية فى آن واحد، ولم يتقاض منه إسماعيل غير سبعة ملايين جنيه.

ولم يكن هذا كافيًا لإسماعيل الذى كان يقترض دائماً لسداد ديون حل ميعادها، وفى آخر ١٨٦٨ كان الخديوى يرتب بعض القروض لتغطية نفقاته العاجلة. ولم يكن هذا الوضع كافياً أيضًا لآل أوبنهايم الذين كانوا يشعرون بأن تحقيق أرباح طيبة لا يستبعد تكرارها. وهكذا فعندما تحول إسماعيل آنذاك إلى مصادر أخرى لمساعدات مالية صغيرة، شعر آل أوبنهايم بالإهانة لأن تقع هذه التفاهات المالية فى أيدى غير أيديهم. وانتقامًا بدءوا يثيرون مطالبهم التى نامت طويلا ضد الشركة الزراعية. ففاتورة بخمسين ألف جنيه ستعلم إسماعيل أن المول الذى يقدم أقل الفوائد ليس بالضرورة أرخص المولين. وبينما آلم هذا المسلك الخديو بشدة، إلا أنه لم يمنعه من اللجوء إلى بنك أوبنهايم مرة أخرى فى ١٨٧٣، عندما بُذل جهد ضخم أخير لتجميد الدين المصرى.

والحقيقة أنه لم يكن هناك مصباح سحرى فى يد آل أوبنهايم. فأولا: كانت لهم فى سنواتهم الأولى ميزة الاتصال بالشركات الأوربية الهامة النشيطة التى كانت مستعدة دائماً لمساندة عملياتهم فى السوق الوحيدة ذات الأهمية: لندن. وفى نفس الوقت كان آل أوبنهايم يعرفون عميلهم، فهم يتكلمون اللغة الوحيدة التى كان إسماعيل يفهمها: النقود، لا الصداقة أو الولاء، أو العطف والود. فعندما يريد الخديو أن ينفق كان آل أوبنهايم مستعدين لتنفيذ طلباته مقابل أجر، وعندما يريد الخديو أن يقترض كانوا مستعدين لإقراضه مقابل فائدة وعمولات ومصاريف متنوعة. ولكن عندما يكون الخديو مرهقاً أو مثيراً للمتاعب، عندما يتباطأ فى الدفع أو فى الاقتراض، عندما يكون جحوداً إلى حد البحث عن النقود فى مكان آخر، عندئذ يستخدم آل أوبنهايم الضغط بقطع أرصدته أو بتهديده بقضية أو بالإساءة إلى رصيده فى أوروبا. وبالطبع لم يضغط آل أوبنهايم على إسماعيل أكثر من اللازم، فقد كان هدفهم إرجاع السفيه إلى صوابه وإلى الحظيرة، لا أكثر ولا أقل. ولكنهم كانوا يدركون أن الضربة الواحدة -- فى وجه مبذر لا أمل فيه كإسماعيل – تعادل مليون كلمة، وأن قرضًا طيبًا واحدًا يقدمونه له بعد ذلك يمكن أن يمحو مئات الإهانات.

ومن ناحية أخرى لم يكن آل أوبنهايم الوحيدين الذين استخدموا الوسائل العنيفة فى التعامل مع إسماعيل. فمصر كانت مليئة برجال الأعمال الذين كان فكرهم مشابهاً. ولكن تفوق آل أوبنهايم على الجميع كان دون شك يعود إلى مهارتهم بقدر ما يعود إلى دقتهم ووقاحتهم. وفى كلمة كان آل أوبنهايم يعرفون متى يستخدمون الإغراء ومتى يستخدمون العصا! فإذا كان إسماعيل يريد أن ينفق أكثر مما هو معقول، من وجهة نظرهم لا من وجهة نظره، لم يفرضوا

عليه حدا، إذ كانوا يعرفون جيداً أنهم إن لم يساعدوه فسيساعده شخص آخر، وأن «المهارة مع مدين كالخديو تتمثل فى إرخاء اللجام حتى لا يشعر بالألم، وأن هذا أفضل فى السيطرة عليه». وإذا هاج الخديو وماج، كما حدث فى مشكلة قرض السكة الحديدية، كانوا يعرفون كيف يقدمون التنازلات، وأن الزمن كاف لإعادته إلى صوابه عندما تهدأ الانفعالات: وخطابات ديرفيو ذاتها تتحدث فى مناسبات مختلفة عن زيارات سريعة لهيرمان أوبنهايم للقاهرة، وعن اصطدامات عنيفة تنتهى بمحادثات ودية فى الوقت المناسب. وليس بالصدفة إذن أن تعمل شركات مساهمة كبيرة مثل الشركة العامة بباريس والبنك الإمبراطورى العثمانى فى مصر من خلال هذه الشركة الصغيرة الخاصة التى تكون أقل فى مواردها وإن كانت تفوقها فى الخبرة والمهارة.

وعلى رغم كل مهارتهم ونشاطهم كمصرفيين لم يجعل آل أوبنهايم من العمل المصرفى كل حياتهم. ففى ١٨٦٦ أو حول ذلك الوقت استقر هيرمان فى باريس حيث أصبح أحد الشخصيات الاجتماعية المرموقة فى الإمبراطورية الثانية المتدهورة. واشترى فندق «سكريب» فى مقابل ٤٠٠,٠٠ فرنك وامتلك قصراً فى الريف وملأ بيوته بصور الفنانين الكبار والتحف الغالية، وفعل كل ما تفعله الشخصية الاجتماعية المرموقة: ركوب الخيل فى غابة بولونيا وإقامة الولائم التى تظهر صورها فى الصحف.. الخ. وأقام لإسماعيل أعظم استقبال فى ١٨٦٩، وفى هذا الاستقبال نظم – بين وليمة الغداء ومسرحية المساء – حفلة رقص مليئة بالشخصيات عزف فيها أوركسترا القصر الإمبراطورى. وبعد هذا الانتصار بسنوات قليلة مات أوبنهايم، أى مضى وهو فى القمة كما يقول الرياضيون.

أما هنرى أوبنهايم فقد كان ذا طموح آخر. ففى ١٨٦٨ تزوج جورجينا بتلر، ابنة جيمس بتلر وحفيدة لورد دانبوين الثالث عشر. وعلى الرغم من نشاطه فى المالية المصرية حتى إفلاس ١٨٧٦ فقد استقر فى لندن. وهنرى أوبنهايم هو الذى أخبر الصحفى جرينورد (ومن خلاله دزرائيلى) بنية إسماعيل فى بيع أسهم القناة. وفى سنوات تالية اهتم هنرى أوبنهايم بالسياسة واشترى جزءاً من صحيفة «ديلى نيوز» وأصبح مؤيداً قويا لحزب الأحرار، وأوشك أن يكون لورداً. وعندما بدا فى ١٩١١ أنه لا يمكن حل الأزمة الدستورية إلا بحل مجلس اللوردات، كان أوبنهايم فى قائمة مرشحى أسكويت. ومات بعد ذلك بعام تاركاً ثروة تقدر بنصف مليون جنيه، وهى ثروة كبيرة وإن كانت غير فاحشة.

***

ومن الطبيعى أن يكون نجاح آل أوبنهايم على وجه الخصوص مثيراً لحقد ديرفيو، لا لأنه سبقهم فى الإسكندرية بل وساعدهم على أن يوطدوا أقدامهم فى المالية المصرية فحسب،

وإنما لأنه كان من المنطقى أن يظل هو فى رعاية الخديو لا آل أوبنهايم. فديرفيو لم يكن يعدل عن عقوده ويحبس أموال الخديو كما يفعلون، وديرفيو لم يكن يسىء إلى رصيد مصر، بل ظل إلى قرب النهاية لا يهدد إسماعيل بالإجراءات الديبلوماسية أو يهاجمه بالدعاوى القانونية. وعلى العكس ظل ديرفيو لسنوات عديدة يظهر تواضعاً وخضوعاً يذيب قلب فرعون. ولكن إسماعيل لا يستطيع إنفاق خضوع ديرفيو بينما يستطيع إنفاق نقود أوبنهايم. ففى اليوم الذى لم يعد فيه ديرفيو قادراً على تدبير عمليات مالية هامة للحكومة، لم يعد له فى مصر مكان.

ولم يكد يحل عام ١٨٦٨ حتى كان ديرفيو مستبعدًا. وليس أدل على استبعاده من ميدان المالية الدولية، من مثل هذه الفقرة من خطابه إلى أندريه فى ١٣ يونيه بخصوص قرض ذلك العام «هل أنت مشترك فى اتحاد أوبنهايم؟ فى هذه الحالة هل يكون كثيرًا أن أسألك ما هى شروط الاشتراك؟ لقد وعدنى أوبنهايم بنصيب وأخلف وعده. ولهذا أسألك عن هذه المعلومات». لقد فقد ديرفيو مكانه على المائدة ولم يكن أمامه إلا أن ينتظر على الباب مؤملا فى الفتات. ولقد ألقى إليه أوبنهايم بقايا قيمتها ٧٥,٠٠٠ جنيه.

فى هذه اللحظة استشاط غضب إسماعيل، إذ شعر أن ديرفيو خدعه واستغله. ويبدو أن عنف غضب إسماعيل لم يكن متناسباً مع الجريمة، فقد كان عديد من الأوروبيين فى مصر جمعوا ثرواتهم من خداع الحكومة واستغلالها. ولهذا فالمرء مضطر أن يستنتج أن ديرفيو (الذى كان خبيراً فى ملاطفة إسماعيل أكثر من الضغط عليه) لم يكن لبقاً فى اللجوء إلى الضغط الديبلوماسى فى آخر لحظة، أو أن الخديو قد اتخذ من ديرفيو كبش الفداء لكل سخطه على المستعمرة الأوروبية، أو أن هناك ما لا نعرفه فى هذا الموضوع. ومن المحتمل أن إسماعيل كان مستاء من تغير تاكتيك ديرفيو أكثر مما هو مستاء من التاكتيك ذاته.

وعلى أية حال فقد هدأ غضب إسماعيل فى النهاية، وفى سنوات تالية استطاع ديرفيو أن يجدد علاقاته به وأن يقدم له مرة أخرى خدماته المالية. وفى ١٨٧١ حاول عبثاً أن يقترح إصدار ١٠ ملايين جنيه من سندات البلدية بضمان الأشغال العامة القائمة والمقترحة فى الإسكندرية والسويس. وفى ١٨٧٥ كان ديرفيو هو الذى خيره إسماعيل طوال أسبوعين فى شراء أسهم شركة القناة التى انتهت فى نهاية الأمر إلى دزرائيلى. وعلى الرغم من مفاوضات مضنية لم يستطع ديرفيو أن يغرى البنوك المساهمة والخاصة على أن تتجمع وتقدم لإسماعيل شروطاً مناسبة. وعلى نطاق أضيق قدم بنك أندريه ديرفيو وشركاه (وهو البنك الذى خلف البنك الأصلى، فى الإسكندرية) سُلَفاً عديدة قصيرة الأجل لإسماعيل خلال هذه السنوات، فقد كان الخديو فى حاجة دائمة إلى مبالغ صغيرة بين القروض الكبيرة. ولقد عقد آخر هذه القروض فى

١٨٧٦ عشية إفلاس مصر: وهو عبارة عن ٧٠٠,٠٠٠ جنيه لخمسة شهور بفائدة ٢٤٪ فى العام بالإضافة إلى ٦٪ عمولة.

وغنى عن البيان أن ديرفيو وإسماعيل لم يعودا أبدًا إلى صداقة الماضى ووده. والكتابان اللذان كتبهما ديرفيو فى ١٨٧٠، ١٨٧١ كان كل منهما هجوماً على المالية المصرية والسياسة المالية. وتاريخ قروض الدائرة السنية على وجه الخصوص يوضح كيف استخدم الخديو زمنًا طويلا أرصدة الخزانة لدعم ثروته الشخصية. وهكذا ظلت العلاقات بين الرجلين بعد ذلك نادرة وعلى أسس عملية تمامًا.

وفى ١٨٦٩ بدأ ديرفو بناء بيت فخم بباريس فى مواجهة قبة بارك مونسو. وعلى الرغم من خسارات ديرفيو فى الشركة الزراعية وشركة شقيقه (دفع لشقيقه ٤٠٠,٠٠٢ فرنك لإنقاذه من الإفلاس) استطاع ديرفيو أن يوفر حوالى ٥ ملايين فرنك من نشاطه فى مصر. وفى ١٨٧٢ افتتح بنكًا فى باريس. استطاع بعد ذلك أن يساعد فى تأسيس مشروعات صناعية عديدة، من بينها شركات تعدين فى اليونان وجنوب ويلز والشركة العامة للكبريت الكيميائى بباريس. وفى بعض هذه المشروعات كان ديرفيو مرتبطًا برجال عرفهم فى مصر من قبل، مثل سابتييه واوترى، اللذين كانا يومًا ما قنصلين فى الإسكندرية ثم اشتهرا بعد ذلك كرأسماليين وأصحاب مشاريع. وفى شركة الكبريت كان شركاء ديرفيو هم ماليت وهوتينجر وفيرن.. وكلهم من ألمع الأسماء فى المالية العالمية.

وفى ١٨٧٨ كان ديرفيو واحدًا من أصحاب مشروع بنك الاتحاد العام. والبنك الإنجليزى – العالمى فى ١٨٨٠، والبنك التجارى الصناعى فى ١٨٨١ الذى أصبح بعد ذلك واحداً من أهم بنوك فرنسا واتخذ اسم بنك الانتمان الصناعى والتجارى. وكان هذا قمة نشاطه فى باريس. ولقد انهار بنك الاتحاد العام فى ١٨٨٢، وعلى الرغم من أن ديرفيو كان قد استقال من مجلس الإدارة فى ١٨٧٩ لخلافات فى السياسة، إلا أنه كان قد أخطأ وترك أمواله فى البنك. وفى نفس الوقت فقد ديرفيو ٤٠٠,٠٠٠ فرنك فى شركة أخرى، ٩٠٠,٠٠٠ فرنك اختلسها صديق كان محل ثقته. وفى السنوات التالية كانت هناك خسارات أخرى، وفى عام ١٨٨٧ كان على ديرفيو أن يوقف أعماله. وخلال عام واحد دفع ديرفيو ديونه بالكامل مستهلكًا ثروته خلال السداد.

ولم يعد بعد ذلك إلى النشاط المالى أبدًا. و فى ١٩٠٥ مات ديرفيو فى ظروف متواضعة.. رجل لطيف أبيض اللحية فوق الثمانين. وكان دائمًا ورعًا تقيًا، أدت تبرعاته السخية للكنيسة الكاثوليكية إلى أن يمنحه البابا فى ١٨٨٠ لقب كونت رومانى. ومازالت عائلته تذكره حتى

اليوم لإخلاصه ومحبته التى دفعته إلى التضحية بمبالغ كبيرة من أجل رخاء أقاربه الأقل منه. ومن زوايا عديدة يعتبر ديرفيو أقدر وأذكى التجار والممولين خلال مائتى عام من عهد التجار والممولين. ولقد أوشك مرتين فى حياته المهنية أن يكسب له مكاناً فى الدائرة الخاصة للمالية الدولية. ولكن الخطأ فى هذه الحالة يكلف ميلا أو أكثر. لقد وصل ديرفيو إلى أبعد الحدود ولكنه خسر كل شىء.

***

ومثل ديرفيو لم يحقق لفريد أندريه هدفه فى المالية المصرية أبداً. فالبنك القومى لم يتحقق، ولم ينجح هو فى باريس فى أن يلعب نفس الدور الذى لعبه فروهلنج فى لندن. فأولا: كان أندريه من الحرص بحيث رفض أن يعرض نفسه لأخطار عمليات طرح القروض إلا فى الحالات المواتية تماماً. فقد كان أندريه يشبه البحار الذى لا يبحر إلا إذا كان الجو مثاليا ويلجأ إلى الشاطئ عند هبوط البارومتر. أضف إلى ذلك أن أندريه لم يكن يستطيع أن يقدم موضوعاً هاما فى باريس بدون مساعدة بعض زملائه. فالطلب محدود جدا، ولا يأمل أصحاب المشروعات فى خلق سوق واسعة إلا بضم عملاء عدد من البيوت الخاصة. ولكن أصدقاء أندريه فى «المالية العالية» كانوا أكثر حذراً منه فيما يتعلق بالضمانات المصرية. ولقد طلب فى مناسبات عديدة مساعدة ماليت وهرتينجر وبيليت – وبل والآخرين، ودائماً كانوا مهذبين وودودين فى ردودهم وإن لم يفعلوا الكثير.

ومع ذلك، فحتى بعد مغادرة ديرفيو لمصر استمر بنك ماركوارد يقرض الحكومة المصرية على نطاق ضيق. وفى ١٨٦٨ تعاقد البنك من الباطن على نصيب من قرض أوبنهايم فى ذلك العام. وفى ١٨٧٢ ساهم بنك ماركوارد فى اتحاد مع أوبنهايم والبنك العثمانى الإمبراطورى وآخرين لإقراض إسماعيل ستة ملايين جنيه لفترة متوسطة. غير أن أهم عمليات البنك فى مصر هى تلك التى لم تتحقق أبدًا. فقد حاول أندريه أن يغرى إسماعيل على أن يبيع أسهمه فى القناة. وكان الخديو راغبًا فى ذلك، ووضعت الخطط بحيث يمكن بيع الأسهم بدون خفض السعر. غير أن إسماعيل اضطر إلى استبعاد المشروع فى مواجهة إشارة من بريطانيا بمعارضة العملية. وفى الديبلوماسية تكون الإشارة فى كثير من الأحيان بمثابة الأمر.

أما الفريد أندريه نفسه فقد بدا فى أخريات حياته يجمع بين السياسة والعمل المصرفى. وفى ١٨٧٠ رشح ليكون نائبًا عن الدائرة التاسعة بباريس، وفى العام التالى انتخب فى المجلس حيث ظل حتى عام ١٨٧٦، مصوتًا بشكل عام إلى جانب «الجمهوريين المحافظين» كما كانوا يسمونهم. وفى نفس الوقت كان أندريه واحدًا من المتفاوضين مع ليون ساى فى تعويضات

حرب ١٨٧١، وفى ١٨٧٤ عين فى المجلس الأعلى للتجارة والصناعة. وكل هذه الاهتمامات السياسية استغرقت جزءًا كبيرًا من وقته ولكنه كسب فى مقابل ذلك علاقات جديدة وأعمالا جديدة كذلك. فمثلا شهدت سنوات ما بعد ١٨٧٠ نشاطًا كبيرًا لبنك أندريه فى الإشراف على قروض الحكومة الفرنسية والحكومات الأجنبية. وفى سنوات ١٨٧١ - ١٨٨٠ حقق البنك أرباحًا صافية قدرها ١٤,٦٩٤,٠٠٠ فرنك مقابل ١٠,٦١٠,٠٠٠ فى العقد السابق.

عند ذلك الوقت كان ألفريد أندريه يمنح كل الألقاب التى يتطلع إليها المصرفى الفرنسى عادة: كان وصيا على بنك فرنسا ولا يوجد فى ميدان الأعمال فى فرنسا مركز له مثل هذه الأهمية والسمعة، وكان مديرًا فى سكة حديد باريس - ليون البحر الأبيض، وفى شركة المسيجارى ماريتم، والشركة السويسرية للصناعة وشركة التأمين الأهلية والبنك العثمانى الإمبراطورى.. إلخ. وعندما اعتزل أخيرًا فى ١٨٨٧ كان رجلا عجوزًا عظيمًا وواحدًا من أقدم السياسيين فى المالية الفرنسية.

وكان آنذاك فى سن الستين، وأمامه عدد من السنوات الفعالة المربحة فى مجال الأعمال. ولكنه كان يشعر أن الله قد منحه فسحة من الوقت لا يستطيع أن يضيعها فى كسب المال. وهكذا كرس سنواته الأخيرة لأعمال الخير، والأعمال الإنسانية التى كانت دائمًا جزءاً هاما من حياته. ولم ينجب أندريه أبناء يخلفونه من بعده. وعلى الرغم من أن شقيقه الوحيد جورج يصغره بتسعة عشر عامًا إلا أنه سبقه إلى الموت. وعندما مات أندريه فى ١٨٩٦ كان آخر رعيله، وهو رعيل من المصرفيين عاش أكثر من مائتى عام.

***

ومن بين كل الممثلين فى المسرحية كان إسماعيل هو أسوأهم حظًا، هذا إذا استثنينا الشعب المصرى بالطبع. ولاشك أنه مسئول عن ذلك إلى حد كبير، لقد بقيت كل عيوبه كما هى: الطموح المبالغ فيه، وعدم التبصر جرياً وراء العظمة، والسفه والتبذير فى شئون المال. وعندما انتهى رواج القطن بعودة الولايات المتحدة إلى السوق العالمى، تحول إلى السُكَّر وأنفق ثروات فى بناء مصانع لتكرير محصوله. وإذ لم يكن هناك نقص شديد فى إنتاج السكر، كما كان الحال فى القطن، كانت النتائج بطيئة ومخيبة للآمال. ولم يتخل إسماعيل عن أحلامه فى إمبراطورية أفريقية، ولذلك أنفق مبالغ ضخمة فى رحلات استكشافية وعسكرية فى أعالى النيل، ولكن المنطقة ظلت متمردة، وخط سكة حديد الخرطوم لم يتحول إلى واقع أبداً. واستمر إسماعيل فى شتى برامج المشروعات العامة: أرصفة فى الإسكندرية، وخطوط سكة حديدية، وترع للرى، ولكنه أنفق ثروة كبيرة فى أعمال تجميل المدن والقصور وحفلات الزفاف وكماليات مماثلة.

وأخيرًا ضاعت مبالغ غير معقولة كتعويضات، وإجابة لدعاوى قائمة على النصب أو شبه النصب، وأسعار باهظة تقاضاها المتعهدون والمقاولون، وكل ألوان الرشوة التى تستهدف الحصول على التشريف الرخيص، أو الراحة من إرهاق المطالب. ولقد كانت شركة القناة خصوصًا متوالية المطالب دائمًا. ففى ١٨٦٨ – ١٨٦٩ عندما كانت الشركة فى ظروف مالية صعبة، حاولت أن تفرض على الخديو أن يدفع نظير حقه فى أخذ رسوم جمركية عن البضائع الداخلة إلى منطقة القناة. وكانت حجة الشركة أن حقها الأصلى الوارد فى الامتياز بأن تستورد «آلاتها ومؤنها» دون رسوم جمركية يعنى أن كل ما يستورده أى شخص فى المنطقة يعفى من الرسوم الجمركية كذلك! حتى القنصل الفرنسى لم يوافق على هذا التفسير وتخلت الشركة عن هذا المطلب فى النهاية. وتم الاتفاق مع دى ليسبس على أن يقتصر هذا الحق على موظفى الشركة فحسب، وهو امتياز لا مبرر له ويوضح إلى أى مدى كانت مصر حريصة على تهدئة دى ليسبس وتهدئة الإمبراطور من ورائه. ودفع القنصل الفرنسى وظيفته ثمنًا لضميره الحى.

إن هذه الهزيمة الجزئية لديليسبس (وهى الهزيمة الوحيدة التى واجهها فى معاملاته مع الحكومة المصرية) دفعته إلى البحث عن حجج أخرى للهجوم على الخزانة المصرية. ووجد حجته فوراً (فخزانة الشركة لم تكن تحتمل التأخير) فى كل النفايات التى لم تعد مفيدة للشركة، أو أنها لم تكن ملكاً لها على الإطلاق. وهكذا فوفق اتفاق ١٨٦٩ باعت الشركة للحكومة المصرية المعسكرات والمستشفيات والمبانى التى أقيمت خلال فترة شق القناة ولم تعد مطلوبة الآن، ومحجرا سمحت الحكومة للشركة أن تستغله لأغراض البناء. والحق الذى ذكرناه آنفاً فى استيراد بضائع معفاة لحساب موظفى الشركة (وهو حق وصفه ديلسبس بأنه عبء إذ على الشركة أن تحتفظ بقوة عمل كأمر واقع حتى تستفيد من هذا الحق!). وحق الشركة فى الصيد وحدها فى القناة والبحيرات المحيطة (وهو حق اعترف ديلسبس بأنه لم يمنح للشركة أبدًا) وسائر «الحقوق» الوهمية، وأخيراً وهذا هو الأهم لمصر تنازلت الشركة عن أية مطالب أخرى. وإذ كانت القناة على وشك الانتهاء، شعر ديلسبس أنه قد حان الوقت لأن يوقف غزوات نهبه!

ودفعت الحكومة المصرية فى هذا الاتفاق ٣٠ مليون فرنك. ولما كانت بلا نقود تخلت عن حقها فى فوائد وأرباح أسهمها فى الشركة لمدة خمسة وعشرين عامًا. وبدوره أصدر ديلسبس ١٢٠.٠٠٠ سند بسعر ٢٦٠ فرنك للواحد تغطى الكوبونات المعزولة. وكان إجمالى ما حققته الشركة من هذه الصفقة حوالى ٦٠ مليون فرنك، بينما يأمل مشترو هذه السندات فى فوائد قدرها ١١٠ ملايين فرنك خلال فترة الخمسة والعشرين عامًا. وكأن كل هذا لم يكن كافيًا، فوافقت الحكومة المصرية على أن تشاركها الشركة فى مكاسب بيع الأراضى التى حول القناة

بعد تحسينها، هذا على الرغم من أن قرار تحكيم الإمبراطور كان صريحاً فى منع الشركة من أية مكاسب من هذا المصدر. والحق أن دى ليسبس كان مستعدا لأن يبرر موقفه على أساس أنه إذا كان قرار التحكيم قد حرم الشركة من تحقيق أى كسب من هذه الأراضى، فإن قرار التحكيم لا يمنع الشركة من منح هذا «الحق» لطرف ثالث! وإذ كان إسماعيل يعرف الكثير عن «عدل» المحاكم القنصلية، فقد شعر إسماعيل أن نصف الرغيف أفضل من لا شيء!

وعلى أية حال لم تكن شركة القناة إلا واحدة من مطالبين عديدين. وفى كل عام أنفق الخديوى أكثر مما أخذ بكثير. والحق أن إسماعيل لم يكن ينقصه المقرضون بل على العكس لقد زاد عددهم، إذ إن أرباح عمليات المالية المصرية تزيد كلما ساءت أحوال الخزانة. ولم يكن إسماعيل مستعدا لدفع نقود أكثر فحسب وإنما فتح تضخم الديون الباب لأشد المضاربات جزاء. وكان عائد هذه العمليات كبيرًا إلى درجة أنه فى أواخر عهد إسماعيل كان تبادل القروض الخاصة القصيرة والسندات العامة لنقل عبء هذه الديون إلى المستثمرين فى أوروبا قد أصبح نظاماً محدداً. وأصبح مبدأ ديرفيو – القائل بأن طريق كسب النقود فى المالية الخديوية هو إشباع جوع إسماعيل إلى المال ودفعه إلى الحد الذى يصبح فيه القرض العام هو الشيء الوحيد المنقذ له– قانوناً لمن جاءوا بعده.

وفى النهاية انهار جبل الورق. وفى ١٨٧٣ – ١٨٧٤ كان قرض الاثنين والثلاثين مليونًا من الجنيهات نجاحًا كبيرًا للمتعاقدين – بفضل كرم إسماعيل فى سحب الكستناء لهم من النار – وإن كان كارثة للخزانة المصرية. وكانت العمليات التالية أبهظ ثمنًا، وفى نهاية ١٨٧٥ واجهت مصر مسألة توقف الدفع. وحاول إسماعيل أن يوقف الكارثة بالموافقة على بيع كل أسهمه فى شركة القناة. ولم يحصل بعد ذلك إلا على أربعة جنيهات، وهو مبلغ صغير إذا ما قيس بما حدث لمالية بلاده. ولكنه كان محظوظا بأن يحصل على هذا المبلغ.

وفى الأشهر الأولى من ١٨٧٦ كان إسماعيل يقترض بفائدة ٣٠٪. وبدأ بعض اللجان الأوروبية تبحث حالة المالية المصرية. وبسبب تقاريرها أنشئ صندوق الدين فى مايو. وأدت تحقيقات أخرى فى نوفمبر من نفس العام إلى إقامة الرقابة الثنائية، حيث أشرف مندوب إنجليزى على الإيرادات، وأشرف مندوب فرنسى على المصروفات. وفى نفس الوقت أعلن تدويل السكة الحديدية وميناء الإسكندرية. وفى ١٨٧٨ وُضعت الدائرة السنية فى أيدى أوروبية.

وكان هذا الإجراء هو القشة الأخيرة. وحاول إسماعيل أن يخلص نفسه من هؤلاء الحكام الأجانب، فوافق على إنشاء وزارة دستورية تضمنت عضوين أوربيين لهما حق الفيتو. وفى خلال سبعة أشهر اكتشف إسماعيل أن هذا الحل ليس أقل سوءاً من الآخر. وفى نفس الوقت

ازداد سخط المتعلمين والمتحدثين من المصريين على هذه الاعتداءات على السيادة المصرية. ووقعت اضطرابات فى القاهرة، وأصبح واضحًا أن الخديو يواجه خطر العزل لا من جانب الأوروبيين فحسب وإنما من جانب رعاياه الوطنيين أيضًا.

وفى أبريل ١٨٧٩ حل إسماعيل مجلس وزرائه وشكل مجلسًا من المصريين فحسب. وكان هذا آخر جهد له فى تحدى القوى الأجنبية. وقررت إنجلترا وفرنسا أن تتخلصا منه نهائيا، وعندما تجاهل التلميح له بالتخلى عن العرش، طلبت الدولتان من السلطان عزله!.

ولقد كانت القسطنطينية سعيدة بتنفيذ هذا الطلب، إذ بتنفيذه تؤكد سلطتها على مصر، وفى ٢٦ يونيه وصلت إسماعيل البرقية الشهيرة الموجهة إلى «الخديو السابق»، التى دعته إلى أن يترك العرش لابنه توفيق. لم يقاوم إسماعيل، ومثلما فعل فاروق أبحر إسماعيل إلى إيطاليا. واستطاع فى النهاية أن يحصل على إذن له بالاستقرار فى قصره على البوسفور.. حيث مات فى ١٨٩٥.

لقد عاش إسماعيل حتى رأى بلاده محمية بريطانية، ورأى ماليتها تدار فى كفاءة لمصلحة حملة الأسهم الأجانب، ورأى شركة القناة تزدهر فوق كل خيال، والأسهم التى حاول فى يوم من الأيام بيعها بسعر ٤٧٠ فرنكا تباع بسعر ٣٢٧٥ فرنكًا. أما الشىء الوحيد الذى لم يتغير فهو مصر وشعبها. فمازالت هناك الأرض والنهر والفلاح الكادح يعيش فى قذارة وفقر لا مثيل لهما حتى فى الهند أو الصين. وصحيح أن عبء الضرائب الثقيل الذى عرف فى أواخر أيام إسماعيل قد زال، وأصبح من النادر سماع صوت الكرباج، ومع ذلك فإذا كانت الآلام قد هدأت مؤقتًا فقد ظل البؤس والمرض كما هما، لا تخفف منهما المتع الحيوانية، وظل هذا نصيب الفلاح منذ بدء التاريخ.